مجلة ننار للعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الحلة
ISSN-L: 3005- ISSN-P: 3005-8236
DOI Prefix: 10.64002

مقال مراجعة موضوع

الدبلوماسية التركية تجاه الحرب الروسية الاوكرانية 2022-2023

م. م. سندس ايوب طه

[1] كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، العراق.

*الايميل: sondos.a@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

تاريخ استلام : 2026/04/15 تاريخ القبول: 2026/05/15 تاريخ نشر :2026/06/20

الملخص

تنبثق اهمية هذا المقال في تركيزه على أبرز التحديات التي أثرت بعمق على المشهد الدولي، فقد أعادت هذه الحرب تشكيل خريطة التحالفات والمصالح في أوروبا والعالم، ما فرض على الدول الإقليمية ضرورة إعادة تقييم سياساتها الخارجية، في هذا السياق، ظهرت السياسة التركية بموقف فريد للدبلوماسية التي تسعى للحفاظ على التوازن، وعليه يهدف هذا المقال إلى استعراض وتحليل الدبلوماسية التركية تجاه تلك الحرب ، وفهم الدوافع الكامنة وراء سياستها المتوازنة وحدود مناورتها، وتهدف هذه المراجعة إلى تحليل الاتجاهات البحثية المتنوعة التي تناولت السياسة الدبلوماسية التركية تجاه الحرب الروسية الأوكرانية بين عامي2022–2023،عبر مراجعة أبرز ما قدمته الأدبيات الأكاديمية عن هذا الموضوع، في محاولة لتقييم مدى موضوعية هذه التحليلات وتحديد المنطلقات الفكرية التي ارتكزت عليها، وذلك للوصول إلى فهم أعمق لأبعاد السياسة الخارجية التركية في ظل هذا الصراع المحوري، ومن هنا انبثقت الاشكالية كيف فسرت الأدبيات الموقف الدبلوماسي التركي تجاه الحرب الروسية الأوكرانية؟ وما مدى توازن وموضوعية هذه التفسيرات في ظل تداخل العوامل الجيوسياسية والاقتصادية والثقافية؟

خلص هذا المقال الى نتيجة رئيسة اتضح لنا عبرها تباين ملحوظ في مستويات الموضوعية والنقد وعمق الرؤية، فبعض الدراسات كانت على قدر عالٍ من التحليل النقدي والصرامة المنهجية، إذ ركزت على ما اعتبرته ازدواجية أنقرة بين تحالفاتها الأطلسية وعلاقاتها الوثيقة مع موسكو، وآخرون انقسموا بين أصوات أكاديمية موضوعية أبرزت التحديات البنيوية في علاقات تركيا الخارجية، ودراسات أخرى كانت أكثر قربًا من الرواية الرسمية التي برّرت الموقف التركي من منطلق السيادة والمصالح القومية.

الكلمات المفتاحية:

روسيا، اوكرانيا، الحرب الاوكرانية، تركيا، حلف الناتو.

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

https://doi.org/10.64002/rtzxh550

Nanar Journal for Humanities and Social Sciences
University of Hilla
ISSN: 3007-1402; E-ISSN: 3007-1410
DOI Prefix: 10.64002

Review Article

Turkish Diplomacy toward the Russo-Ukrainian War (2022–2023)

Asst. Lect. Sondos A. Taha

[1] College of Education-IbnRushed for Human Sciences, University of Baghdad, Iraq.

*Corresponding author: sondos.a@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

Received date: 15/04/2026 **Accepted date: 15/05/2026** **Published date: 20/06/2026**

Abstract

The importance of this article stems from its focus on the most prominent challenges that have deeply affected the international scene. This war has reshaped the map of alliances and interests in Europe and the world, which has forced regional countries to re-evaluate their foreign policies. In this context, the Turkish position has emerged as a unique model of diplomacy that seeks to maintain balance. Accordingly, this article aims to review and analyze the Turkish position on that war To understand the motivations behind its balanced policy and the limits of its maneuvering, this review aims to analyze the various research trends that have addressed Turkish diplomatic policy towards the Russo-Ukrainian War between 2022–2023, by reviewing the most prominent academic literature on this topic, in an attempt to assess the objectivity of these analyses and identify the intellectual starting points on which they are based, in order to reach a deeper understanding of the dimensions of Turkish foreign policy in light of this pivotal conflict. From here emerged the problem: How did the literature explain the Turkish diplomatic position towards the Russian-Ukrainian war? How balanced and objective are these interpretations in light of the overlap of geopolitical, economic and cultural factors?

This article reached a main conclusion through which we found a noticeable difference in the levels of objectivity, criticism and depth of vision. Some studies were highly critical in analysis and methodological rigor, as they focused on what they considered Ankara's duality between its Atlantic alliances and its close relations with Moscow. Others were divided between objective academic voices that highlighted the structural challenges in Turkey's foreign relations Another is closer to the official narrative that justified the Turkish position on the basis of sovereignty and national interests.

Keywords:

Russia, Ukraine, Ukrainian war, Turkey, NATO.

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

https://doi.org/10.64002/rtzxh550

مقدمة:

يعد الصراع الروسي الأوكراني أحد أبرز وأخطر صور النزاعات الجيوسياسية في العالم المعاصر، نظرًا لتشابكه مع مصالح قوى دولية ومحاور حيوية مؤثرة سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا، فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، سعت أوكرانيا إلى ترسيخ استقلالها وسيادتها، بعيدًا عن النفوذ الروسي، إلا أن العلاقات بين كييف وموسكو ظلت تتسم بالتوتر والتعقيد نتيجة لتضارب المصالح التاريخية والثقافية والجغرافية، إلى أن انفجرت الأزمة بشكل شامل في فبراير/شباط 2022، حين شنت روسيا غزوًا عسكريًا واسع النطاق ضد أوكرانيا، مُحدثةً هزة عميقة في بنية النظام الدولي.

فرضت هذه الحرب واقعًا جديدًا، وأجبرت الدول الإقليمية على إعادة صياغة أولوياتها وتحركاتها الخارجية ضمن معادلات حساسة بين الاصطفافات الدولية ومتطلبات المصلحة الوطنية، وفي هذا السياق، برزت تركيا فاعل محوري يتخذ موقفًا مزدوجًا ومعقدًا، يتراوح بين التزاماتها بصفتها عضواً في حلف شمال الأطلسي (NATO)، ومصالحها الاستراتيجية المتشابكة مع روسيا، لاسيما في ملفات الطاقة والدفاع والأمن الإقليمي.

اتسم الموقف التركي بسياسة توصف أحيانًا بـ "الحياد النشط" أو "التحوط الاستراتيجي، إذ سعت أنقرة للقيام بدور الوسيط بين طرفي النزاع، مع الحفاظ على علاقات قائمة مع كلا الطرفين، هذا النهج التركي أثار اهتمامًا واسعًا في الأوساط الأكاديمية والبحثية، وتباينت التحليلات حول طبيعته ودوافعه ومآلاته.

أهمية المقال:

تنبع أهمية هذا المقال من كونه يسلط الضوء على إحدى أكثر القضايا تعقيداً في السياسة الدولية المعاصرة، حيث يُعد الموقف التركي من الحرب اختباراً حرجاً لإعادة تشكيل سياستها الخارجية في ظل بيئة إقليمية ودولية مضطربة، وتبرز أهمية المراجعة في تقديم رؤية تحليلية مقارنة تسهم في تفكيك سرديات التحيز والبراغماتية في تفسير سلوك أنقرة، وفي اظهار توازناتها الدقيقة بين الشرق والغرب، وتحديداً بين موسكو وواشنطن، وايضاً يوفر المقال مرجعاً منهجياً يساعد باحثين آخرين في رصد الفروقات بين المقاربات التحليلية المتعددة لهذه الأزمة.

إشكالية المقال:

تتمحور الإشكالية الرئيسة للمقال حول التساؤل الآتي:

كيف فسرت الأدبيات العربية والتركية والاجنبية الموقف الدبلوماسي التركي تجاه الحرب الروسية الأوكرانية؟

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/rtzxh550

وما مدى توازن وموضوعية هذه التفسيرات في ظل تداخل العوامل الجيوسياسية والاقتصادية والثقافية؟ وهل تعكس تلك القراءات وعياً بخصوصية الموقع التركي واعتباراته الاستراتيجية، أم أنها تعاني من اختزال أو انحياز ناتج عن اصطفافات أيديولوجية أو إقليمية؟

هدف المقال:

تهدف هذه المراجعة إلى تحليل الاتجاهات البحثية المتنوعة التي تناولت السياسة الدبلوماسية التركية تجاه الحرب الروسية الأوكرانية، عبر الوقوف على مواقف باحثين عرب وأتراك ومن اوروبا وروسيا، ومقارنة طرائقهم التحليلية، ومستويات الموضوعية والانحياز، ومضامينهم التفسيرية، وتسعى الدراسة إلى الكشف عن التباينات بين القراءات الجيوسياسية والثقافية التي تشكل مواقف الباحثين، ومدى تماسك أو تسييس هذه القراءات، سعياً لفهم أعمق لديناميكيات السلوك التركي في أزمة جيوسياسية مركبة.

منهجية المقال:

يعتمد هذا المقال على المنهج التحليلي-الوصفي في استقراء وتحليل الأدبيات الأكاديمية والإعلامية التي تناولت الدبلوماسية التركية تجاه الحرب، وقد تم اختيار عينة نوعية من دراسات صادرة عن باحثين من دوائر معرفية مختلفة، عربية، وتركية، وغربية، وروسية بهدف فهم تنوع الزوايا التحليلية والمواقف التفسيرية.

تمت معالجة هذه الدراسات وفق مدخل المراجعة النقدية المقارنة، عبر تحليل المضامين، وتفكيك الخطاب، والكشف عن الافتراضات الضمنية في كل دراسة، مع التركيز على مستوى التحليل (الإقليمي/الدولي)، ودرجة الموضوعية أو الانحياز السياسي، ومدى الاقتراب أو الابتعاد عن فهم منطق السياسة التركية في هذا السياق المعقد.

وقد تم تصنيف الآراء إلى فئات حسب الخلفية الجغرافية للباحثين، مع إجراء مقاربة تقاطعية فيما بينها لاستخلاص ملامح التوافق أو التباين.

فرضية المقال:

ينطلق المقال من الفرضية التالية:

إن المواقف التحليلية تجاه الدبلوماسية التركية تتأثر إلى حد كبير بالخلفية الثقافية والسياسية للباحثين، مما يؤدي إلى تباين في التفسير بين خطاب يركز على البراغماتية التركية كاستراتيجية واقعية، وآخر يميل إلى توصيفها بالازدواجية أو الانتهازية، بينما تبرز أصوات أكثر توازناً تدرك تعقيدات الموقع الجيوسياسي التركي وحساباته الأمنية والاقتصادية.

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/rtzxh550

اولاً: نبذة تاريخية عن علاقات تركيا مع روسيا واوكرانيا

- **العلاقات التركية ـ الروسية:**

مرت العلاقات الروسية التركية بتاريخ طويل ومعقد منذ نهاية القرن السابع عشر، اتسم بالتنافس والصراع أكثر من التعاون، نتيجة لعوامل جغرافية ودينية وقومية، فقد خاضت الدولتان نحو 17 حرباً بين 1568 و1917، أبرزها حرب القرم، حيث سعت روسيا للسيطرة على المضائق التركية والتوسع جنوباً بحجة الدفاع عن المسيحيين(امباركة،2020).

انهارت الإمبراطوريتان الروسية والعثمانية مع الحرب العالمية الأولى، ومع قيام الاتحاد السوفيتي، دعمت موسكو الكماليين ضد بقايا السلطنة، لكن هذا التقارب انهار اثناء الحرب العالمية الثانية حين مالت تركيا إلى دول المحور، ما دفع السوفييت بعد انتصارهم لمعاقبتها، فلجأت تركيا إلى الغرب، وانضمت للناتو كجزء من سياسة احتواء الشيوعية، وأصبحت قاعدة متقدمة للمعسكر الغربي في الحرب الباردة (ارتميتي ودرويش، 2022).

على الرغم من الخلافات الإيديولوجية في الحرب الباردة، شهدت العلاقات بعض التقارب بفضل مبادرات مثل تقرير هارمل عام ١٩٦٤ وزيارات رسمية متبادلة، لاسيما بعد تدهور العلاقات التركية الأمريكية عام 1975، وفي عام 1978، تخلى الاتحاد السوفيتي عن المطالبة بالأراضي التركية، ومع انهيار الاتحاد عام 1991، استمرت العلاقة بمزيج من التعاون والتوتر. وكانت تركيا من أوائل الدول التي اعترفت بروسيا الاتحادية، ووقّع البلدان معاهدة مبادئ في 1992 لتأسيس علاقات جديدة رغم استمرار تباين المواقف في قضايا إقليمية(امباركة،2020).

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بدأت مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي بين الطرفين، مدفوعة بالأزمات الاقتصادية الداخلية والضغوط الغربية، ومع وصول بوتين للحكم في روسيا، وحزب العدالة والتنمية في تركيا، شهدت العلاقات تحولًا استراتيجيًا شمل مجالات الاقتصاد والثقافة والعسكر، فقد ارتبطت الدولتان بأكثر من 60 اتفاقية في مجالات متنوعة، وأصبحت تركيا شريكًا اقتصاديًا مهمًا لروسيا، تعتمد عليها في مجال الطاقة والصناعات الثقيلة والنووية، إضافة إلى تقارب في بعض المواقف السياسية. ومع ذلك، لم يُحدث هذا التقارب تغييرات جوهرية في التوجهات الاستراتيجية العليا لأي من الطرفين، إذ بقيت العلاقة تحكمها الضرورات أكثر من الثوابت (ارتميتي ودرويش، 2022).

مطلع القرن الحادي والعشرين، سعت الدولتان لتعزيز مكانتهما الإقليمية والدولية، رغم استمرار الخلافات، فقد دفعت التدخلات الأميركية في المنطقة تركيا وروسيا للتعاون لحماية معاهدة مونترو، وعد رفض تركيا عام 2003 السماح باستخدام أراضيها لغزو العراق نقطة تحول عززت صورتها لدى روسيا كشريك مستقل، فضلا عن تبني تركيا موقف الحياد في حرب جورجيا 2008، ورفضت

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/rtzxh550

طلباً أميركياً بمرور سفن حربية، مما زاد احترام روسيا لها، وتقدمت بمبادرة لتسوية النزاعات في القوقاز سلميًا، أما في قضية قبرص، فتميل روسيا لعلاقات أقوى مع اليونان وقبرص اليونانية، وتعارض رفع العزلة عن قبرص الشمالية التركية، ما يعكس استمرار التباين في بعض الملفات الأمنية(فكجي،2018).

على صعيد ازمات الشرق الاوسط، فقد شهدت العلاقة الروسية التركية نوعا من التوتر في ظل الأزمة السورية سعت روسيا لحماية مصالحها الاستراتيجية في سوريا، لا سيما قاعدتها في طرطوس، بينما ركزت تركيا على منع تصاعد التهديدات الأمنية على حدودها، متبنية سياسة منسجمة مع الناتو، وعقب إسقاط تركيا للطائرة الروسية عام2015 فجر حالة التوتر بينهما، مما أدى إلى نشوب فيما عرف بأزمة المقاتلة الروسية، مما أدى إلى تخفيض التمثيل الدبلوماسي وتجميد حركة السياحة وتخفيض حجم الاستيراد من تركيا ،ولكن هذا لم يؤثر في وجود توافق روسي تركي حول سوريا، تجلى ذلك بعد التدخل العسكري التركي في شمال سوريا ضد الأكراد، مما يمثل عملية مهمة لإعادة السيطرة الروسية على الأراضي السورية، لذلك كان هناك نوع من التعاون العسكري بتسيير دوريات عسكرية روسية بالتنسيق مع تركيا لإبعاد مصادر النفط عن الاستحواذ الأمريكي بالإضافة للمشاركة في مؤتمرات إستانا وسوتشي لحل الأزمة السورية (العرفان والعمري،2023).

شكّلت محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا (يوليو 2016) نقطة تحول، حيث أدى التوتر مع الغرب إلى تسريع التقارب مع موسكو، وتُوّج بلقاء أردوغان وبوتين في أغسطس 2016 لتطبيع العلاقات،وتعزّز التعاون لاحقًا، وظهر ذلك في صمت روسيا عن عملية (درع الفرات)، وتكرار اللقاءات الثنائية، مع تأكيد الطرفين على الشراكة في ملفات مثل الأزمة السورية ومشروع (السيل التركي)،ورغم اغتيال السفير الروسي في أنقرة في ديسمبر 2016، تمسّك الجانبان بنبرة معتدلة، مما أكد نضج العلاقات واستمرار مسار التطبيع السياسي والاقتصادي(فكجي،2018).

- **العلاقات التركية الاوكرانية:**

تعود جذور العلاقات بين الشعبين التركي والأوكراني إلى قرون مضت، حين كانت القرم تمثل نقطة اتصال مهمة بين الإمبراطورية العثمانية والشعوب السلافية، كان تتار القرم، وهم مسلمون من أصول تركية، عاملًا ثقافيًا وسياسيًا مهمًا في هذه العلاقة، إذ شكلوا جسرًا بشريًا بين الدولة العثمانية ومناطق جنوب أوكرانيا.

خاضت الإمبراطورية العثمانية حروب عدة مع الإمبراطورية الروسية التي كانت تتوسع نحو الجنوب، ما جعل الأراضي الأوكرانية ساحة نزاع مستمر بين النفوذين، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، أقامت الدولة العثمانية تحالفات متقطعة مع القوزاق الأوكرانيين، لاسيما ضد روسيا وبولندا، وعندما

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/rtzxh550

اصبحت اوكرانيا جزءًا من الاتحاد السوفيتي، توقفت العلاقات الرسمية بين تركيا وأوكرانيا كدولتين مستقلتين، وقد حافظت تركيا على موقف حذر من الاتحاد، رغم بعض التحسن في العلاقات في حقبة الحرب الب اردة(Turgut & Ayşegül,2018).

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، كانت تركيا من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال أوكرانيا في ديسمبر 1991، وأُقيمت علاقات دبلوماسية رسمية في عام 1992، وافتتحت السفارتان في كل من أنقرة وكييف، فضلا عن تطور علاقات البلدين ضمن الاطار الاقتصادي والعسكري، فمع زيادة حجم التبادل التجاري تدريجيًا، اصبحت تركيا شريكًا تجاريًا مهمًا لأوكرانيا في مجالات الزراعة، السياحة، والطاقة، فتم توقيع اتفاقيات للتعاون في مجال النقل البحري بسبب الموقع الاستراتيجي لكلا البلدين على البحر الأسود(العرفان والعمري، 2023)، وبدءا من عام 2021،أصبحت تركيا أكبر مستثمر أجنبي في أوكرانيا، إذ بلغ إجمالي الاستثمارات التركية مقدار(4.5)مليارات دولار، فضلا عن أكثر من(700) شركة تركية تعمل في أوكرانيا، وتمتلك تركيا ثالث أكبر مشغل للهاتف المحمول فيها (جاسم،2022)، وعسكريا لاسيما بعد عام 2014، فقد شهدت العلاقات تطور ملحوظاً وذلك بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم والمعارضة التركية الصريحة لذلك، فأقدمت تركيا على تزويد أوكرانيا بطائرات بيرقدار المسيرة، ما عزز قدراتها الدفاعية، خصوصًا في حربها مع الانفصاليين الموالين لروسيا، وايضا تم توقيع اتفاقيات لإنشاء مصنع تركي للطائرات المسيرة في أوكرانيا، في خطوة تؤكد التحالف الاستراتيجي بين البلدين، ايضا سعت تركيا على حماية حقوق تتار القرم الذين تعرّضوا لضغوط بعد الضم، ودعمتهم في المحافل الدولية(العرفان والعمري، 2023)،وتعد أوكرانيا تركيا شريكها الأهم في الصناعات الدفاعية، وتعتمد عليها في تحديث قواتها المسلحة، ّ وانتقالها من الأنظمة السوفياتية إلى معايير تمكنها من الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، وتولي كييف التعاون مع أنقرة في الصناعات الدفاعية أهمية كبرى ،حتى إذا لم يظهر حتى الآن أي ملامح خطة عمل للحصول على العضوية في حلف الأطلسي، إذ أظهرت حرب كاراباخ الثانية دور المساندة التركية في التدريب والمعدات العسكرية للقوات الأذربيجانية التي تفوقت على الجيش الأرميني بتدريبه وإمداداته الروسية(جاسم،2022).

ثانياً: لمحة موجزة عن جذور الحرب الروسية –الاوكرانية:

بدأت مع الثورة البرتقالية عام 2004 نتيجة اتهامات بتزوير الانتخابات لصالح فيكتور يانوكوفيتش الموالي لروسيا ضد المرشح المدعوم غربياً، فيكتور يوشينكو، تصاعد التوتر بين تيارين، أحدهما موالٍ لروسيا وآخر مؤيد للغرب، ما أدى إلى انقسام سياسي حاد داخل البرلمان وتفاقمت الازمة بقطع روسيا لإمدادات الغاز عام 2009، ما زاد من ضغوط الأزمة الاقتصادية في ظل الأزمة المالية العالمية، ورغم إدراك أوكرانيا أهمية علاقتها مع روسيا، لم تُقدّر تبعات التصعيد معها. وجاءت

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/rtzxh550

الانتخابات الرئاسية عام 2010 بفوز يانوكوفيتش، ما أعاد التقارب مع موسكو، وأُعيدت اللغة الروسية كلغة رسمية في البلاد(صابر،2022).

تفجرت الاحتجاجات مجدداً في ديسمبر 2013، بعد رفض الرئيس الأوكراني فيكتور يانكوفيتش توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مفضلاً التقارب مع روسيا، استغلت موسكو الموقف وقدمت مساعدات مالية وتخفيضات على الغاز لإبعاد أوكرانيا عن أوروبا، وكنتيجة، ألغى البرلمان الأوكراني قوانين تخص الأقليات، وأعلن الأوكرانية اللغة الرسمية الوحيدة، وعزل يانكوفيتش، ما أثار غضب روسيا التي عدت ذلك خرقًا للشرعية، في خضم الفوضى، تدخلت روسيا عسكرياً في شبه جزيرة القرم بحجة حماية الروس، وسيطرت على الإقليم دون مقاومة تُذكر، وأجرت استفتاءً في مارس 2014، صوّت فيه 95% لصالح الانضمام إلى روسيا(العرفان والعمري،2023)..

رأت موسكو في القرم نقطة استراتيجية لا غنى عنها لتعزيز نفوذها الدولي، لكونها موطناً لأسطول البحر الأسود ومنفذاً حيوياً للبحر المتوسط، في المقابل، رفضت كييف والغرب التصرف الروسي وعدّوه انتهاكاً للقانون الدولي، لعدم موافقة السلطة المركزية (مخيمر، 2023).

لاحقاً، جرت محاولات لتسوية الأزمة تحت إشراف منظمة الامن والتعاون في أوروبا، فتم التوصل الى اتفاقية مينسك الأولى عام2014، ثم مينسك الثانية عام 2015، التي نصت على وقف إطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة، ورغم تنفيذ الاتفاق مؤقتاً، فإن روسيا رأت في توسع حلف الناتو شرقا تهديدا لها، وأنها لن تقبل بانضمام أوكرانيا إلى المنظومة السياسية والاقتصادية والعسكرية الغربية، وعدت ذلك سبباً كافياً لشن الحرب للحصول على ضمانات غربية بعدم انضمام أوكرانيا إلى الناتو، ووقف التصعيد العسكري شرق أوكرانيا، و كانت روسيا قد طالبت بتوقف أوكرانيا عن محاولة استعادة السيطرة على المناطق الانفصالية المدعومة من روسيا في إقليم دونباس الذي يضم مقاطعتي دونيتسك ولوهانسك في شرق أوكرانيا، إذ يمثل ذلك خرقا لاتفاقيتي مينسك الاولى والثانية ،وأكدت روسيا محاولة الناتو استمالة جورجيا على حدودها الجنوبية الغربية، و ضم فنلندا والسويد في منطقة البلطيق، وبالطبع أوكرانيا التي عملت مع بيلاروسيا كعازل لروسيا مع عضو في حلف الناتو هو بولندا، وأن تمديد حلف الناتو إلى الشرق بهذا الشكل سيوفر أرضية يمكن لقوات الناتو أن تتحرك عليها نحو روسيا، كل تلك الاسباب مهدت لاحقاً للغزو الروسي الشامل (صابر،2022)،ورسميا، في 24 فبراير/شباط 2022 اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية عقب حشد عسكري روسي واسع النطاق في شمال وشرق وجنوب أوكرانيا، بعد أن أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن إطلاق ما أسماه "عملية عسكرية خاصة في أوكرانيا"، وقد تسببت هذه الحرب في أزمات اقتصادية وسياسية عالمية وخسائر بشرية كبيرة(السويلميين،2023).

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/rtzxh550

ثالثاً: مراجعة الادبيات

شغل الموقف التركي حيال الحرب الروسية الاوكرانية اهتماما واسعا من قبل الباحثين والمراكز البحثية حول العالم وذلك لاسباب استراتيجية وجيوسياسية تجعل من تركيا حالة فريدة في هذه الحرب، يأتي في مقدمة تلك الاسباب الدور المحوري لتركيا في حلف الشمال الاطلسي من جهة وعلاقاتها السياسية والاقتصادية مع روسيا من جهة اخرى، فتركيا لا تنتمي الى المعسكر الغربي ولا الشرقي كليا، مما يثير تساؤلات بحثية عن سياسة الموازنة.

الى جانب ذلك كانت تركيا من اوائل الدول التي ادت دورا وسيطا لايقاف الحرب، لاشك ان هذه المبادرة قد جذبت اهتمام الباحثين في مجال العلاقات الدولية والدبلوماسية المتعددة المسارات، فضلا عن الموقف المتناقض لتركيا حيال الحرب كما سنلاحظ في هذا المقال، هذا التناقض جعل الدبلوماسية التركية مادة تحليلية دسمة لفهم السياسات البراغماتية في النزاعات الكبرى، وايضا اصبحت موضعا لدراسات في السياسة الخارجية والامن الاوروبي.

تأسيا على ما تقدم، سنحاول في هذا المقال عمل مراجعة للدراسات السابقة التي تناولت السياسة التركية ازاء الحرب منذ اندلاعها عام 2022، وارتأينا التوقف في عام 2023 دون الاستمرار للسنوات التالية، وذلك كون نهاية عام 2023 تعد نقطة فاصلة في ختام مرحلة نشطة ومركزة من التفاعل التركي، فبحلول نهاية عام 2023 تكون تركيا قد تمكنت من تثبيت موقفها البراغماتي بين المعسكرين، وقد اتمت جهود الوساطة في صفقة الحبوب التي فشلت لاحقا، كما انهت استحقاقا سياسيا داخليا(انتخابات مايو 2023) الذي كان له تأثير مباشر على توجهاتها الخارجية، ومن اسباب توقفنا في عام 2023 هو تغير طبيعة الحرب بعد ذلك العام، ففي المدة المختارة(2022-2023) كانت الحرب في طور تحركات وتغيرات سياسية سريعة ومكثفة متعددة الاطراف، بعد ذلك بدأت الحرب تدريجيا تميل الى الاستنزاف وانخفضت حدة المبادرات الدولية ومن بينها الدور التركي، لذلك من وجهة نظرنا فعام 2024 وما بعده هو اقرب الى الاستمرارية لا التحول، فاضافتها قد يقلل من قيمة مراجعة الادبيات، زد على ذلك فأن معظم الدراسات الاكاديمية كانت تركز على المرحلة المحددة لعنوان المقال، فلم تصدر بعد مراجعات علمية كافية تغطي الموقف التركي عام 2024 بصورة كاملة، لذا كان من الصعب بناء مراجعة نقدية علمية دقيقة لها.

وعليه سنقوم باستعراض لاهم الدراسات العربية منها والاجنبية التي تناولت الموقف التركي تجاه الحرب:

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/rtzxh550

- **الدراسات العربية:**

أوضح الباحث في شؤون آسيا الوسطى والقوقاز، **باسل الحاج جاسم (2022)** أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد أعلن في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الأوكراني زيلينسكي في أبريل 2021، رفض بلاده لضم روسيا لشبه جزيرة القرم، مؤكداً دعم أنقرة لوحدة أراضي أوكرانيا وسيادتها، وشدد على أهمية التعاون في الصناعات الدفاعية بين البلدين، مبيناً أن هذا التعاون لا يستهدف طرفاً ثالثاً، ودعا إلى خفض التصعيد والعودة إلى اتفاقيات مينسك، مع استعداد تركيا لدعم هذه الجهود.

جاء هذا الموقف في ظل تصاعد التوتر في شرق أوكرانيا، وحشد القوات الروسية على حدودها ورغم التحذيرات الروسية لأنقرة من تسليح كييف، لا سيما بعد تزويدها بطائرات مسيرة(بيرقدار)، تمسكت تركيا بحق أوكرانيا في استعمال ما تشتريه بحرية، مشيرة إلى أن موسكو بدورها تسلح جماعات معادية لأنقرة.

إدراكاً منها لكلفة الصدام مع روسيا، حاولت أنقرة موازنة علاقاتها مع كل من كييف وموسكو، لاسيما في ظل تعقيد المصالح المتبادلة وبذلك واصلت تركيا اللعب على خيط رفيع بين دعم أوكرانيا، والحفاظ على شراكتها الاستراتيجية مع روسيا، مع توظيف علاقتها بالناتو لتعزيز مكانتها الإقليمية.

وقد انهى الحاج جاسم مقاله مؤكدا بأن تركيا تواجه موازنة دقيقة في سياستها، إذ تربطها مصالح استراتيجية مع الطرفين، فبرنامجها النووي يعتمد على الدعم الروسي، كما تسعى لأن تكون منصة لتصدير الغاز الروسي إلى أوروبا، وتستفيد من السياحة الروسية، في المقابل، تعد أوكرانيا شريكًا مهمًا في الصناعات الدفاعية، لاسيما بعد القيود الأمريكية على مبيعات السلاح لتركيا، كما تتقاطع مصالح الطرفين في قضية تتار القرم، وان وقف تصدير الطائرات المسيّرة قد يُفسَّر خذلاناً لأوكرانيا ويؤثر على علاقاتها بالناتو، فيما لن تتسامح موسكو مع استعمال هذه الطائرات ضد جنودها، أي مواجهة بين كييف وموسكو تهدد مصالح تركيا الحيوية مع كليهما، وتجعلها في موقف بالغ الحساسية.

لم يختلف كثيرا الباحث في العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والسياسة من جامعة القاهرة **محمد عليوة محمود (2023)** عما طرحه الباحث باسل الحاج في مسألة سياسة التحوط التركية كاشفا عن ثمة اهداف تركية وراء تلك السياسة، مدفوعة بعدة اعتبارات استراتيجية وسياسية واقتصادية، يمكن تلخيصها بما يلي:

تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية: ترى أنقرة في الأزمة فرصة لإعادة الانخراط مع الغرب وتحسين علاقتها المتوترة مع الناتو والولايات المتحدة، مع تقديم نفسها وسيطا محايدا قادرا على تأدية دور لم تنجح فيه القوى الغربية.

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/rtzxh550

التوازن بين الغرب وروسيا: سعت تركيا إلى تجنب التصادم مع أي طرف، حيث تواجه ضغوطًا من حلفائها الغربيين لمساندة أوكرانيا، بينما تحرص على عدم استفزاز موسكو، التي تربطها بها مصالح استراتيجية.

الشراكة الاقتصادية مع أوكرانيا: تمثل كييف شريكًا مهمًا لتركيا، خصوصًا في القطاع التجاري، الذي تضاعف عام 2021.

الضغط على الغرب: تستغل تركيا الأزمة لمطالبة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بتخفيف القيود المفروضة عليها، لاسيما في ملف (صواريخS-400)، و(مشروع مقاتلاتF-35)، وعضوية الاتحاد الأوروبي.

الاعتماد الاقتصادي على روسيا: تعتمد تركيا بشكل كبير على الغاز الروسي، وتعد موسكو سوقًا مهمًا للسياحة والمنتجات التركية، ما يجعل من الصعب انضمام أنقرة إلى العقوبات المفروضة على روسيا.

الحفاظ على التعاون العسكري مع روسيا: تسعى أنقرة لتجنب أي تصعيد مع موسكو قد يهدد صفقات دفاعية، كصفقة S-400، التي تسببت سابقًا في توتر مع الناتو والولايات المتحدة.

انطلاقًا من هذه الاعتبارات، اختارت تركيا موقفًا متوازنًا يجمع بين الإدانة الرمزية لأي انتهاك للسيادة الأوكرانية، وتجنب التصعيد مع روسيا، مع تقديم نفسها وسيطا نزيها، بما يراعي مصالحها الاقتصادية والأمنية، ويحافظ على استقرارها الداخلي في ظل ظروف اقتصادية صعبة واقتراب موعد الانتخابات انذاك.

عبر شعار الرئيس التركي اردوغان الذي قال "نحن جزء من هذا العالم، لكننا لسنا في الشرق ولا في الغرب "أكد الباحث **نور تيسير السويلميين (2023)**، ان تركيا سعت لإيجاد مخرج تفاوضي للصراع عبر استضافة لقاءات ومبادرات سلام، وقد تُوّجت هذه الجهود بتبادل للأسرى، وتوقيع اتفاقية تصدير الحبوب عبر البحر الأسود.

على الرغم من ذلك، فإن هذا الدور تعرّض لتحديات، لاسيما في ظل توتر العلاقات الغربية الروسية، ومحاولات حلف الناتو التوسع بانضمام فنلندا والسويد، وهو ما رفضته أنقرة في البداية كنوع من المناورة لحماية مصالحها، كما أن علاقاتها المتشابكة مع موسكو في مجالات الغاز والطاقة، وتداخل الملفات في سوريا وليبيا، قيدت حريتها في اتخاذ مواقف أكثر صرامة ضد روسيا.

ترى تركيا أن استمرار الحرب قد يُهدد توازنها الجيوسياسي، إذ سيضعف قدرتها على المناورة إذا تفوّق طرف بشكل ساحق، فانتصار أوكرانيا سيعزز من قوة الناتو على حساب استقلالية تركيا، في حين أن انتصار روسيا سيضعف نفوذ أنقرة في ملفات إقليمية مهمة،من هنا، سعت تركيا للحفاظ على

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/rtzxh550

سياسة "الحياد النشط"، القائمة على الدفاع عن القانون الدولي، وحقوق أوكرانيا، دون القطيعة مع روسيا، وتتمسك بموقعها كوسيط بين الأطراف، مع الدعوة الدائمة إلى وقف إطلاق النار وتسوية سلمية.

وقد اشار الباحث **مصطفى شلش(2022)** إلى أن السياسة التركية حيال الحرب الروسية الأوكرانية تتسم بنهج براغماتي مرن ومعقد، يقوم على موازنة دقيقة بين الحفاظ على علاقات استراتيجية مع روسيا والالتزام بمبادئها تجاه وحدة أراضي أوكرانيا، مع محاولة الاستفادة من موقعها الجيوسياسي في سياق دولي مضطرب، فقد تبنت أنقرة موقفًا من الحياد الظاهري والوساطة الفاعلة، دون الانحياز الكامل لأي طرف، مدفوعة بحسابات تتعلق بالأمن القومي، والقيود الاقتصادية، والاعتبارات الجيوسياسية في البحر الأسود والشرق الأوسط، كما أن الحرب كشفت محدودية القوة التركية ودفعتها إلى تجنب التصعيد المباشر، مع السعي في الوقت نفسه لتعزيز نفوذها الإقليمي، والحفاظ على استقلال قرارها الإستراتيجي، وفتح قنوات تواصل مع الغرب من جهة، ومع موسكو من جهة أخرى، وفي النهاية، يبرز التحدي الأكبر أمام أنقرة في كيفية إدارة هذا التوازن الهش دون دفع ثمن استراتيجي باهظ في حال تغيرت موازين القوى بشكل جذري.

لم يختلف الباحث **أحمد مولانا(2022)** عما سبقه من الباحثين بتأكيده على أن السياسة التركية قامت على مقاربة مزدوجة تجمع بين إدانة حازمة للغزو الروسي من جهة، وتجنب القطيعة أو التصعيد مع موسكو من جهة أخرى، نظرًا لاعتماد أنقرة الكبير على روسيا في ملفات استراتيجية كإمدادات الطاقة، والسياحة، وسوريا، والجماعات الكردية، ورغم ذلك، يرى الباحث أن تركيا قد تستفيد من الأزمة لتعزيز علاقاتها بالغرب، عبر توظيف موقعها الجيوسياسي ووساطتها، بشرط أن يقدم الغرب لها حوافز ملموسة في ملفات كالقضية الكردية، والاتحاد الأوروبي، والتعاون الدفاعي. ويشير مولانا إلى أن المصلحة التركية الأساسية تتمثل في وقف الحرب سريعًا لحماية اقتصادها، لكن إذا اتسع نطاق الصراع وهدد أمن أوروبا، فقد تضطر أنقرة إلى الانحياز بوضوح إلى الناتو والتخلي عن الحياد.

عد الباحث **عماد قدورة (2022)** السياسة التركية تجاه الحرب ليست حيادًا سلبيًا، بل موقفا متوازنا يهدف إلى تحقيق مصالح تركيا الخاصة، مع الحفاظ على التزاماتها تجاه أوكرانيا وحلفائها الغربيين، فعلى الرغم من عدم انضمامها للعقوبات الغربية ضد روسيا، تدعم تركيا وحدة الأراضي الأوكرانية وسيادتها، وتعارض ضم روسيا للقرم واعترافها بجمهوريتي دونباس ودونتيسك، ولديها شراكة عسكرية وتجارية قوية مع أوكرانيا، مما أثار غضب موسكو.

وفي المقابل، وبصفتها وسيطا مقبولا للطرفين نجحت تركيا في جمع وزيري خارجية روسيا وأوكرانيا في منتدى انطاليا الدبلوماسي في 11 مارس 2022، وسعت جاهدة للتوصل إلى حل دبلوماسي للصراع،

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/rtzxh550

معتبرة أن للطرفين "مخاوف مشروعة" وأن "الصلح العادل" مهم للجميع، وتؤكد تركيا على دورها الحيوي في أزمة نقل الحبوب، التي عدتها مسؤولية تاريخية لتجنيب العالم خطر المجاعة.

من جهة اخرى كشف قدرورة عن موقف الدولتين المتصارعتين تجاه السياسة التركية، فقد أشاد الرئيس الأوكراني فلوديمير زيلينسكي بقرار أنقرة إغلاق المضائق أمام السفن الحربية الروسية، ووصف أردوغان بأنه "صديقي العزيز"، ولم تنتقد أوكرانيا موقف تركيا بشكل عام، بل تثني على دورها وسيطا مقبولاً في المفاوضات، وطلبت منها أن تكون من بين الدول الضامنة أمنيًا لأي اتفاق سلام، ومع ذلك، هناك بعض الانتقادات الأوكرانية النادرة لاستمرار تركيا في استقبال الأموال ورجال الأعمال الروس، وتسهيل السياحة الروسية، إذ وصفها زيلينسكي بـ"معايير مزدوجة."

اما روسيا فقد ردت بشكل إيجابي على إغلاق تركيا للمضائق أمام السفن الحربية الروسية، ومع ذلك، أثار استعمال أوكرانيا للطائرات التركية غضب روسيا، إذ احتج بوتين على ذلك ووصفه بـ(النشاط الاستفزازي)، وعلى الرغم من ذلك، لم تقوض روسيا شراكتها الاستراتيجية مع تركيا، وتعد تركيا عنصر توازن اقتصاديًا لها، لاسيما وانها لم تشارك في العقوبات المفروضة عليها، مما يجعلها موردًا مهمًا تتجنب موسكو خسارته.

اوضح الباحثان **العرقان والعمري(2023)** تأثر تركيا سلبًا بالأزمة من حيث ارتفاع أسعار الطاقة، وتراجع السياحة، وانخفاض الصادرات، ما أدى إلى خسائر مالية واقتصادية كبيرة، كما زادت التوترات من تعقيد الموقف التركي لكونها عضوًا في حلف الناتو، وهو ما فرض عليها التماهي مع سياسات الحلف رغم علاقتها مع روسيا، وخلصت دراستهما إلى أن استمرار الأزمة سيزيد من الضغوط على العلاقات التركية الروسية، واوصيا على ضرورة فتح قنوات حوار بين الجانبين، واستثمار تركيا لموقعها في الناتو كوسيط، وتجنب الصدام المباشر مع روسيا، بالإضافة إلى تعزيز التعاون العربي في مجال الأمن الغذائي بعيدًا عن الاصطفاف الدولي.

- **الدراسات التركية**

تناول الباحثان **Hakkı M. AY & Adnan Söylemez (2023)** الدور المحوري الذي لعبته تركيا في التخفيف من حدة الأزمة الغذائية العالمية الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية، موضحا بأن تركيا، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي بين أوروبا وآسيا ومن عضويتها في الناتو مع الحفاظ على استقلالية سياستها، ساهمت بفاعلية في مواجهة تداعيات الأزمة، خصوصًا بعد تعطّل صادرات الحبوب من أوكرانيا بسبب الحرب، مما عرّض الأمن الغذائي العالمي للخطر.

بذلت أنقرة جهودًا دبلوماسية استمرت أربعة أشهر أثمرت عن توقيع "اتفاقية ممر الحبوب" في إسطنبول بتاريخ 22 يوليو 2022، بمشاركة روسيا وأوكرانيا وتركيا والأمم المتحدة، وهدفت إلى إنشاء

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/rtzxh550

ممرات آمنة عبر البحر الأسود لتصدير الحبوب، شملت الاتفاقية إنشاء مركز تنسيق مشترك لتفتيش السفن، وسهّلت أيضًا تصدير الحبوب والأسمدة الروسية، مما أدى إلى انخفاض أسعار الحبوب عالميًا.

سلّط الباحثان الضوء على أربع نتائج رئيسة للاتفاقية: إنقاذ ملايين الأطنان من الحبوب، تأمين الإمدادات الغذائية العالمية، الحد من التضخم الغذائي، ودعم الاقتصاد الأوكراني، الذي تعتمد صادراته بشكل كبير على المنتجات الزراعية، غير أن استمرار الهجمات الروسية على البنية التحتية الزراعية الأوكرانية يُعد تهديدًا لمستقبل الاتفاق، كما أبرز الباحثان النهج السياسي المتوازن الذي تتبناه تركيا، والذي سمح لها بالحفاظ على علاقات جيدة مع كل من موسكو وكييف، رغم تقديم الدعم العسكري لأوكرانيا، ورفضها الانضمام للعقوبات الغربية ضد روسيا، تعود أسباب هذا التوازن إلى التعاون الدفاعي مع روسيا، وأهمية صناعة الدفاع التركية، وموقع تركيا الجغرافي الاستراتيجي وتطبيقها لاتفاقية مونترو.

وخلص الباحثان إلى أن تركيا، رغم تأثرها الاقتصادي بالحرب بسبب اعتمادها على روسيا وأوكرانيا في السياحة والطاقة، نجحت في ترسيخ مكانتها وسيطاً محايداً ودولة محورية في التهدئة وتيسير السلام، مما عزز موقعها الجيوسياسي ودورها كقوة إقليمية مؤثرة.

اشار الباحث **Ian Parmeter (2023)** هو الاخر إلى أن تركيا تتبع نهجًا مزدوجًا ومتوازنًا في تعاملها مع الغزو الروسي لأوكرانيا، على الرغم أن الدعم العسكري لأوكرانيا أضعف من وجهة نظر بعض المراقبين، وعلى رأسهم كورتونوف، فرص اعتبار موسكو لأنقرة وسيطًا محايدًا.

على صعيد العلاقات الاقتصادية، أدى امتناع أنقرة عن فرض عقوبات على روسيا إلى ازدهار في التجارة بين البلدين، حيث تضاعفت واردات تركيا من روسيا في عام 2022، لتصبح الأخيرة أكبر شريك استيراد لها، ورغم شكوك الغرب حول إمكانية مساعدة تركيا لموسكو في تجاوز العقوبات، تنفي أنقرة هذه الاتهامات وتؤكد أن شركاتها تملأ الفراغ الذي خلّفته الشركات الغربية المنسحبة، وتبرر رفضها للعقوبات بأنها تضر باقتصادها، ومع ذلك، فإن العلاقات التركية الروسية، رغم المنافع المتبادلة، مرشحة للتوتر مستقبلًا بسبب تباين مواقف البلدين في ملفات عدة، منها سوريا وليبيا وناغورنو كاراباخ، بالإضافة إلى تقارب أنقرة المتزايد مع الغرب، ودعمها لانضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو، ما يثير خيبة أمل لدى موسكو.

أما في علاقاتها مع الغرب، فعلى الرغم من بعض التحسن بعد إعادة انتخاب أردوغان، فإن التباعد السياسي لا يزال قائمًا، إذ انخفض توافق تركيا مع سياسات الاتحاد الأوروبي بشكل واضح، وتوقفت فعليًا مفاوضات انضمامها إلى الاتحاد، مع استمرار الاعتماد المتبادل في ملفات مثل اتفاق اللاجئين والتعاون الاقتصادي، حيث تُمثل أوروبا والولايات المتحدة مصدرًا رئيسيًا لصادرات تركيا

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/rtzxh550

والاستثمار الأجنبي، فيما تبقى واشنطن أكبر مورد للأسلحة لها، ومن جانب آخر، فإن انضمام تركيا إلى منظمة شنغهاي للتعاون لا يعدّ بديلًا واقعيًا لعلاقاتها مع الغرب. ويخلص الباحث إلى أن الرئيس أردوغان نجح في ترسيخ ما يسميه "الغموض الاستراتيجي"، الذي يمنح أنقرة نفوذًا لدى كل من موسكو والغرب، ويحقق لتركيا توازنًا دقيقًا يخدم مصالحها الإقليمية والدولية، ويرى أن بوتين يفضّل بقاء أردوغان في السلطة، في ظل إدراك روسيا لأهمية تركيا الاستراتيجية، خاصة سيطرتها على مضيق البحر الأسود، بينما يتعامل الغرب بحذر مع أنقرة، إذ لا يستطيع الناتو طرد الأعضاء، ولا يبدو أن أردوغان ينوي الانسحاب منه.

تحدث الباحثان **Mohammad Izdiyan Muttaqin & Salma Salsabila (2023)** عن العلاقات التاريخية التركية مع كل من اوكرانيا وروسيا في مجالات عديدة لاسيما اقتصادياً وتأثير النزاع على الاقتصاد التركي وتناولا ايضا الوساطة التركية في اتفاقية ممر الحبوب، وبسبب معاناتها من تلك الحرب، تسعى تركيا لتبني موقف عقلاني يخدم مصالحها، خاصة مع فشل سياسات الإصلاح الاقتصادي الداخلية.

أكد الباحثان على ضرورة الحفاظ على التوازن بين العلاقات التركية مع روسيا (الطاقة، التجارة، الدفاع) وأوكرانيا (الغذاء، الدفاع)، لا سيما وان تركيا تضطلع بدور أساسي في حل النزاع وتحقيق السلام، وتهدف إلى إعادة بناء علاقات بناءة مع الطرفين ضمن تعاون استراتيجي متنوع.

واشارا بأن الرئيس رجب طيب أردوغان ادى دورًا محوريًا في توجيه السياسة الخارجية التركية في هذا الصراع، فعلاقته الوطيدة بزعيمي روسيا وأوكرانيا،مكنت تركيا من ترسيخ مكانتها وسيطا بناءً ومؤثر في ايجاد حل للصراع، وتستند استجابة تركيا للصراع إلى اعتبارات طويلة الأجل تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي التركي وتعزيزه عبر علاقات بناءة مع روسيا وأوكرانيا.

ونجد وجهة نظر الباحث **Özgür Ünlühisarcıklı (2023)** وهو مدير مكتب أنقرة في صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة لم تختلف عن طروحات المؤلفين السابقين في تناوله السياسة التركية، فقد اشار الى ان تركيا تتبع سياسة متوازنة تجاه الحرب، فهي مؤيدة لكييف دون أن تكون معادية صراحة لموسكو.

وقد اشار **Özgür** ان التنافس بين تركيا وروسيا في منطقة الشرق الأوسط يتسم بطابع "التعاون التنافسي"، حيث تتداخل مصالحهما في ملفات حساسة مثل سوريا، وجنوب القوقاز، وآسيا الوسطى، وليبيا، في ظل سعي كل طرف لتوسيع نفوذه الإقليمي، وعلى الرغم من هذا التنافس، فإن الجانبين ينجحان أحيانًا في ضبط الخلافات عبر تفاهمات متبادلة تراعي أولويات كل طرف، ويعتمد استقرار هذا النمط من العلاقة إلى حد كبير على طبيعة علاقتهما بالغرب، إذ يزداد تقاربهما كلما شعرا

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/rtzxh550

بالتهميش من قبل الولايات المتحدة وأوروبا، كما حدث بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا عام 2016، عندما تقاربت مع روسيا نتيجة تصاعد الخلافات مع واشنطن بشأن دعمها للمقاتلين الأكراد في سوريا.

ويرى الباحث أن التوتر بين تركيا والولايات المتحدة لا يعود فقط إلى الإحباط من السياسات الأميركية، بل أيضًا إلى شعور تركيا بتهديد غربي محيط بها، يتجلى في دعم واشنطن للجماعات الكردية، وأحداث إقليمية مثل حصار قطر، والإطاحة بالإخوان في مصر، وتحالفات شرق المتوسط. كما تعاني العلاقات الأمنية بين البلدين من مشكلات هيكلية تشمل انعدام الثقة والإطار الاستراتيجي المتقادم، أما مع الاتحاد الأوروبي، فتشهد العلاقات تراجعًا بسبب تعثر مفاوضات الانضمام وتباين السياسات الخارجية، إذ انخفض توافق تركيا مع سياسات الاتحاد من 97% إلى 7% بين عامي 2007 و2022، ما يجعل أي تحسن في العلاقات مع الغرب هشًا ومؤقتًا دون معالجة هذه المشكلات الأساسية.

تقوم الموازنة التركية وفقا لما ذكره **Özgür**، على الحياد النسبي والحفاظ على علاقات متوازنة مع الأطراف المتنازعة، بهدف حماية مصالحها الوطنية، تعتمد هذه السياسة على اعتبارات واقعية تشمل الاقتصاد، أمن الطاقة، الوضع الداخلي (مثل الانتخابات لعام 2023)، والتوازن الجيوسياسي، ومع ذلك، فإن هذا التوازن دقيق وقد يصبح غير مستدام إذا تغيرت المعطيات السياسية أو الميدانية في الحرب.

وصفت الباحثة التركية**Filiz Tutku Aydin (2022)** العلاقة بين تركيا وروسيا بأنها "لغز جيوسياسي"، إذ تتقاطع فيها مصالح اقتصادية عميقة (في مجالات الطاقة والتجارة والسياحة) مع تناقضات استراتيجية في ملفات مثل سوريا وليبيا وناغورنو كاراباخ، وبينما لم تنخرط تركيا في العقوبات الغربية ضد روسيا، وواصلت التعاون معها في مشاريع كبرى مثل صفقة صواريخ إس-400 ومفاعل أكويو النووي، فإنها في الوقت ذاته رفعت من مستوى شراكتها مع أوكرانيا، عبر دعمها لانضمامها إلى حلف الناتو وتزويدها بطائرات مسيّرة أثبتت فعاليتها ميدانيًا، هذا التوازن، الذي تصفه الباحثة بأنه براغماتي ومرن، يميز سياسة أنقرة في تعاملها مع الأزمة الروسية – الأوكرانية، إذ سعت الى تجنب الاصطفاف الحاد مع أي من الطرفين، حفاظًا على أمنها القومي ومصالحها الإقليمية، مع الاستعداد لدعم جهود الاستقرار إذا ما تطلب الوضع تدخلًا أوسع ضمن إطار الناتو.

سلط الباحث**Mehmet Oğuzhan Tulun (2025)** الضوء على الدور التركي الفريد في الوساطة تجاه الحرب، إذ اتبعت أنقرة سياسة توازن دقيق بين دعم أوكرانيا عسكريًا، والحفاظ على علاقات اقتصادية مع روسيا، ورغم الانتقادات الغربية لحيادها النسبي، أثبتت تركيا نفسها وسيطا موثوقا بين الطرفين، شملت جهودها عقد لقاءات تفاوضية، ورعاية مبادرة تصدير الحبوب، والمشاركة

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/rtzxh550

في تبادل الأسرى، إلى جانب التزامها بتطبيق اتفاقية مونترو التي تضبط حركة السفن العسكرية في البحر الأسود، مما ساعد على تجنّب تصعيداً خطيراً، وأعربت تركيا مرارًا عن استعدادها لاستضافة محادثات سلام، رغم مقاومة بعض الدوائر الغربية والروسية لهذا الدور. في ظل انسداد أفق الحرب وتفاقم الكلفة البشرية، يرى طولون أن تركيا تُعد من الجهات القليلة القادرة على تقديم مخرج دبلوماسي للصراع، لاسيما مع تعيين وزير خارجية أوكراني جديد له علاقات قوية مع أنقرة.

تطرق الباحث**Tuba Eldem (2022)** في دراسته مبادرة "الممر الأوسط" لعام 2009 التي تبنّتها تركيا كمشروع استراتيجي يهدف إلى ربطها بالصين عبر آسيا الوسطى والقوقاز، ما يعزز موقعها كممر تجاري بديل يربط الشرق بالغرب، وتتمثل أهم إنجازات هذه المبادرة في إنشاء بنى تحتية حيوية مثل خط باكو–تبليسي–قارص ونفق مرمراي تحت البوسفور، ما مكّن تركيا من استثمار موقعها الجغرافي والسياسي للحد من اعتماد دول آسيا الوسطى الناطقة بالتركية على روسيا وإيران، وتعزيز التواصل التجاري واللوجستي معها، وقد أسهمت التحولات الجيوسياسية، خاصةً بعد ضم روسيا للقرم عام 2014 وغزوها لأوكرانيا في 2022، في زيادة جاذبية هذا الممر، مع تزايد اهتمام هذه الدول بالتعاون مع أنقرة التي وظّفت منظمات إقليمية كـ"منظمة الدول التركية" وشبكات مثل "طريق النقل الدولي عبر بحر قزوين" لدعم المشروع، ومع تصاعد الحاجة الأوروبية والآسيوية إلى بدائل للطرق الروسية، شهد الممر الأوسط نموًا ملحوظًا في حركة الشحن، ترافق مع جهود لتحسين البنية التحتية وتطوير التنسيق الجمركي بين دوله، ومع ذلك، اشارت الباحثة أن نجاح المشروع يعتمد على معالجة تحديات البنية التحتية المادية والمؤسسية، وأنه لا يزال يشحن نسبة صغيرة مقارنة بالممر السيبيري، ما يتطلب تعاونًا وثيقًا مع الصين والاتحاد الأوروبي لتوفير الاستثمارات اللازمة. كما يبرز الباحث الاهتمام الأوروبي المتزايد بالممر بعد غزو أوكرانيا، إذ بدأت بروكسل بتوقيع اتفاقيات مع دول مثل أذربيجان وكازاخستان، وتمويل مشاريع لوجستية، مع إمكانيات للمساهمة الأوروبية في تطوير المعايير والنقل والطاقة ضمن أجندة خضراء، ويرى الباحث أن انضمام أرمينيا إلى الممر يمكن أن يعزز الاستقرار في جنوب القوقاز، خاصة في ظل محاولات تطبيع العلاقات بينها وبين تركيا. ويخلص إلى أن الممر الأوسط يشكل فرصة استراتيجية نادرة لتعزيز التعاون بين تركيا والاتحاد الأوروبي في سبيل تحقيق استقرار وتنمية إقليميين.

تحدث الباحثان **Asli Aydintasbas & Mustafa Aydin(2025)** عن تعقيدات العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، والتي تأثرت سلبًا بمواقف أوروبية تجاه أنقرة، مثل فرض حظر على الأسلحة وضعف الدعم بعد محاولة الانقلاب في 2016، ما عمّق الشكوك التركية رغم استمرار التأييد الشعبي للاندماج الأوروبي، إلا أن الحرب في أوكرانيا غيّرت المشهد، إذ أظهرت روسيا كتهديد مشترك

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/rtzxh550

وفتحت الباب لتعاون أوثق بين تركيا وأوروبا، خصوصًا ضمن إطار الناتو في البحر الأسود، وصف الباحثان العلاقة التركية الروسية، رغم التنافس الجيوسياسي في سوريا والقوقاز وليبيا، بأنها قائمة على توازن دقيق، تحاول فيه أنقرة تجنب استفزاز موسكو والحفاظ على حرية الملاحة في البحر الأسود، ما يعكس هشاشة التعاون بين الطرفين بسبب غياب إطار مؤسسي، واشارت الدراسة إلى أن تدهور العلاقات التركية الغربية منذ 2015 يعود إلى خلافات بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان، والملف الكردي، والسياسات الإقليمية، إضافة إلى صفقة صواريخ إس-400 مع روسيا، وقد أدى ذلك إلى تقارب نسبي مع موسكو، لا سيما في مجالي الطاقة والدفاع، بالرغم من دعم أنقرة الواضح لأوكرانيا وتسليحها ومشاركتها في مهام الناتو، ومع تراجع الثقة المتبادلة وصعود توجهات انعزالية في الغرب، بدأت أوروبا تعيد تقييم علاقاتها مع تركيا، وظهر تعاون دفاعي محدود قد يتطور إذا أُخذت خصوصيات المنطقة واتفاقية مونترو في الاعتبار، ويرى الباحثان أن تركيا لم تعد تابعة للغرب، بل قوة إقليمية تبحث عن شراكات نفعية، ويقترحان أن تُوجَّه العلاقات الأوروبية التركية نحو تعزيز الاستقرار في البحر الأسود، والتكامل الاقتصادي والاستراتيجي في القوقاز وآسيا الوسطى، مع التركيز على مجالات الطاقة والبيئة، بما يسهم في إعادة بناء الثقة ضمن نظام عالمي يتجه نحو المزيد من التعددية والتشتت.

- **دراسات اجنبية اخرى**

تحدث الباحث**Ignacio Fuente Cobo (2024)** في دراسته بشأن العلاقات الروسية التركية على تحليل الديناميكيات الجيوسياسية بين روسيا وتركيا بوصفهما قوتين تعديليتين تسعيان إلى إعادة تشكيل توازن القوى الإقليمي والدولي، مستندتين إلى موقعهما الجغرافي وتاريخهما الإمبراطوري وطموحاتهما الاستراتيجية، تنطلق الدراسة من فرضية أن كلتا الدولتين تنظران إلى الجغرافيا كأداة رئيسية لتحقيق الاستقرار الداخلي وتعزيز النفوذ الخارجي، لكن تقاطع مصالحهما في مناطق مثل البحر الأسود، القوقاز، وآسيا الوسطى يجعل التنافس بينهما أمرًا حتميًا، وإن لم يمنع ذلك من بناء تحالفات ظرفية قائمة على البراغماتية، فروسيا، رغم أنها لا تزال تمتلك عناصر القوة الكبرى من حيث المساحة والسكان والموارد والعسكرية، تعاني من تراجع نسبي بفعل الاستنزاف في أوكرانيا والتحديات الديموغرافية والتكنولوجية، ما قلّص من قدرتها على فرض الهيمنة الكاملة في مناطق كانت تقليديًا ضمن نفوذها، أما تركيا، فقد استفادت من هذا التراجع الروسي ومن اضطرابات النظام الدولي لتعزيز مكانتها الجيوسياسية، معتمدة على مزيج من القوة الصلبة والناعمة، ومنتهجة سياسة خارجية توسعية تحت شعار "العمق الاستراتيجي"، تسعى من خلالها إلى استعادة دورها القيادي في الفضاء العثماني السابق، ورغم تاريخ طويل من الصراع بين البلدين، خاصة في البحر الأسود والقوقاز، فإن علاقتهما اليوم تجمع بين التنافس والتعاون، كما يظهر في مشاريع الطاقة والمواقف المتباينة في سوريا وأوكرانيا،

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/rtzxh550

وتستثمر تركيا موقعها الجغرافي وتحالفها مع الناتو من جهة، وتعاونها مع روسيا من جهة أخرى، لتعزيز استقلاليتها الاستراتيجية وتوسيع نفوذها في المناطق المتنازع عليها، هكذا، يرسم الباحث صورة لعلاقة معقدة بين قوتين تنتهجان سلوكًا واقعيًا مرنًا، تُحدد خياراتهما وفق المصلحة الوطنية وتوازنات القوة المتغيرة.

اوضح الباحث **Pavel V. Shlykov (2023)** إلى أن تركيا تبنت في سياستها الخارجية نهج "التحوّط الاستراتيجي"، الذي يتيح لها مرونة أكبر في التعامل مع بيئة دولية مضطربة، بعيدًا عن الانخراط في سياسات تقليدية كالموازنة أو الحياد، فقد سعت أنقرة إلى بناء سياسة خارجية متعددة الاتجاهات تمكّنها من التعامل مع روسيا بصفتها شريكا إقليميا مهما دون القطيعة مع الغرب، وذلك عبر مواقف متوازنة تجاه أزمات مثل النزاع في جورجيا وأوكرانيا، حيث دعمت وحدة الأراضي لكنها لم تُحمّل روسيا المسؤولية الكاملة، وانتقدت أيضًا النهج التصعيدي لبعض القوى الغربية، ويبرز هذا النهج كذلك في لجوء تركيا لاتفاقية مونترو لتقييد التحركات البحرية الغربية دون استفزاز موسكو، ويرى **Shlykov** أن هذا التوجّه ينبع من رغبة تركيا في تحقيق استقلال استراتيجي، بدأ في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين رداً على تراجع النظام الدولي الليبرالي وخيبة الأمل من سياسات الحلفاء الغربيين، لاسيما الولايات المتحدة، نتيجة فرض العقوبات، ودعم الأكراد، ورفض تسليم المتورطين في محاولة الانقلاب عام 2016، يرتكز هذا الاستقلال التركي على ثلاثة محاور: تطوير صناعة عسكرية وطنية، وتعزيز الهوية الإسلامية لدعم الطموحات القيادية في العالم الإسلامي، وبناء شراكات مرنة مع قوى غير غربية مثل روسيا والصين، والطموح التركي في المساهمة في إعادة تشكيل النظام الدولي نحو عالم متعدد الأقطاب، وهو ما يتجلى في خطابها النقدي لمحدودية تمثيل الدول الناشئة بالمؤسسات الدولية، وشعار أردوغان "العالم أكبر من خمسة"، ووفقًا للباحث، لعبت روسيا دورًا أساسيًا في تعزيز هذا التوجه التركي، عبر تقارب سياسي وثيق، ودعم غير مشروط لأردوغان بعد محاولة الانقلاب، وتعاون في مكافحة تنظيم غولن، إلى جانب التعاون العسكري، خاصة عبر صفقة منظومة S-400، ومشروعات استراتيجية مثل "السيل التركي" للطاقة، التي أسهمت في تقوية موقع تركيا كمركز إقليمي للطاقة، كما أتاح الفراغ الغربي في المنطقة فرصًا لتعاون تركي روسي مرن في ملفات مثل سوريا وليبيا وناغورنو كاراباخ، في علاقة تقوم على التوازن بين الشراكة والتنافس.

وفي سياق الحرب الروسية الأوكرانية، تبرز السياسة التركية كنموذج واضح لهذا التحوّط، دون الانخراط المباشر في الصراع، وقد سمح لها هذا التوازن بتعزيز مكانتها وسيطاً مؤثراً وقوة إقليمية مستقلة. ويخلص شيلكوف إلى أن السياسة التركية لا تُفهم عبر مفاهيم التوازن أو الحياد التقليدية، بل

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/rtzxh550

عبر مفهوم التحوّط الاستراتيجي، الذي مكّن أنقرة من تعظيم مكاسبها الإقليمية والدولية رغم الضغوط الغربية والأزمات الداخلية.

اتفاقا مع ما سبق تحدث الباحث**Ali Muhamed (2022)** تبني تركيا سياسة "الحياد النشط" تجاه الحرب الروسية الأوكرانية، ولم ينسى الخوض في سرد الاهمية الاستراتيجية الكبرى لمنطقة البحر الأسود في العلاقات الدولية، نظرًا لموقعها الجغرافي الفريد الذي يربط بين البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، فضلًا عن غناها بالموارد وارتباطها بممرات الطاقة الحيوية، وقد شكّلت هذه المنطقة عبر التاريخ ساحة صراع وتنافس بين إمبراطوريات كبرى مثل العثمانية والروسية، ولاحقًا بين القوى الغربية وروسيا، خاصة في فترات مثل الحرب الباردة وما بعدها، مع انهيار الاتحاد السوفيتي، أصبحت المنطقة أكثر انفتاحًا أمام النفوذ الأمريكي والأوروبي، اللذَين سعيا إلى دمج دولها في منظومات غربية مثل الناتو والاتحاد الأوروبي، في حين حاولت روسيا إعادة ترسيخ نفوذها عبر تحركات مثل ضم القرم، وعلى الرغم من التنافس الدولي، برزت تركيا فاعل إقليمي محوري، سعت إلى تعزيز الاستقرار والروابط الاقتصادية والعسكرية في المنطقة، مع الحفاظ على سيطرتها على المضائق ودورها كحلقة وصل بين الشرق والغرب.

اشار الباحث **Batiashvili Zurab(2022)** الى ان انقرة في العقود الأخيرة، حافظت على نوع من التوازن في سياستها الخارجية، وهذا النهج انطبق بطبيعة الحال على روسيا وأوكرانيا أيضًا، سعت تركيا إلى تطوير علاقات عسكرية، سياسية وتجارية-اقتصادية مربحة مع كل من روسيا وأوكرانيا، ومع ذلك، بعد حرب الكرملين مع أوكرانيا، أدركت أنقرة بوضوح التهديد الروسي الوشيك، مما عجّل بتغيير موقفها (تزويد أوكرانيا بأسلحة إضافية، وإغلاق مضيقي البوسفور والدردنيل، إلخ).أن تغيّر الموقف التركي تجاه الحرب نابع من إدراك جديد لطبيعة التهديدات؛ إذ رأت أنقرة في انتصار بوتين خطرًا وجوديًا يُعيد إحياء نسخة من الاتحاد السوفيتي، ما يهدد أمنها الإقليمي، هذا التحول الاستراتيجي أخرج تركيا من عزلتها الدبلوماسية، وأعاد تسليط الضوء على دورها الجيوسياسي، مما عزز من تواصلها مع القوى الغربية، ومع اندلاع الحرب، اتخذت تركيا خطوات ملموسة أبرزها إغلاق مضيقي البوسفور والدردنيل أمام السفن الحربية الروسية، وتزويد أوكرانيا بالطائرات وعقد اجتماع ثلاثي دبلوماسي في أنطاليا، ما يعكس تبنيها موقفًا أكثر فاعلية. اقتصاديًا، كانت الحرب كارثية على الاقتصاد التركي المتعثر أصلًا؛ فقد تراجعت قيمة الليرة، وارتفعت أسعار الحبوب والزيوت بسبب انقطاع وارداتها من روسيا وأوكرانيا، وهما الموردان الرئيسيان لتركيا، كما تضرر قطاع السياحة نتيجة انخفاض تدفق السياح الروس والأوكرانيين، إضافة إلى إلغاء طلبات تجارية بمليارات الدولارات

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/rtzxh550

من قبل شركات روسية وأوكرانية، ما فاقم من التحديات الاقتصادية التي تواجهها أنقرة في ظل هذه الحرب.

اختتم **Batiashvili** مقاله بالتأكيد على أن الحرب الروسية الأوكرانية قد أسهمت في تقارب تركيا مع الغرب، وهو مسار من المرجح أن يتعزز كلما زادت روسيا من عدوانيتها، رغم أن هذا لا يعني حلّ جميع الخلافات بين أنقرة وحلفائها الغربيين، كما أشار إلى أن تركيا، شأنها شأن بقية العالم، تُدرك أن هيكل الأمن العالمي سيتغير بعد الحرب، وتسعى إلى تأمين موقع فاعل فيه،لاسيما عبر دورها كضامن محتمل لأمن أوكرانيا، وفي هذا السياق، قد تُطرح مسألة مراجعة اتفاقية مونترو لتوسيع الوجود العسكري الغربي في البحر الأسود، وهو ما يُعد فرصة استراتيجية لتركيا، ولحلفائها مثل جورجيا وأوكرانيا، كما حذّر الباحث من أن تطورات الحرب قد تنعكس عسكريًا في مناطق مثل سوريا وليبيا، إذ قد تنخرط تركيا بشكل أوسع، أما اقتصاديًا، فستكون الآثار سلبية وعميقة على دول الجوار، ولا سيما تركيا، التي ستتضرر فيها قطاعات حيوية مثل السياحة والزراعة والبناء والالبسة، الأمر الذي قد يُعقّد المشهد الداخلي قبيل الانتخابات، رغم محاولات التخفيف من وطأة الأزمة.

قدم الباحث **Aaron Stein (2022) تحليلاً** للسياسة التركية تجاه الحرب الروسية الأوكرانية، مؤكدًا أنها تقوم على براغماتية وتوازن دقيق بين المصالح المتعارضة، وهو توجه تعزز بعد محاولة الانقلاب في 2016، حيث تقاربت تركيا مع موسكو نتيجة الدعم الروسي الفوري لأردوغان، وتعاونتا في ملفات مثل سوريا وناغورنو كاراباخ.

في المقابل، طورت تركيا علاقات عسكرية مع أوكرانيا، خاصة في مجال الصناعات الدفاعية، إذ تعتمد على كييف في توفير محركات لمشاريع الطائرات التركية، وتنتج معها طائرات مسيرة من طراز "TB2" و"Akinci". ويعكس هذا التوجه رغبة تركيا في تجاوز اعتمادها على الغرب بعد توتر علاقتها مع واشنطن بسبب دعمها للأكراد ورفضها نقل تكنولوجيا "باتريوت"، ما دفع أنقرة إلى شراء منظومة S-400 الروسية، وبالتالي تعرضت لعقوبات أمريكية واستُبعدت من برنامج F-35.

تركيا، رغم كونها عضوًا في الناتو، تفضّل الحياد الاستراتيجي، إذ ترفض المشاركة في العقوبات الغربية ضد روسيا، مراعاة لمصالحها الاقتصادية مع موسكو، خصوصًا في مجالات الطاقة والسياحة والزراعة، ويُظهر الموقف التركي رغبة في تحقيق استقلالية استراتيجية عبر تنويع الشراكات دون قطع الروابط مع أي من القوى الكبرى، مستفيدة من التصعيد بين روسيا والغرب لتعزيز موقعها كقوة إقليمية فاعلة ومكتفية عسكريًا.

تناول الباحث **Zoltán Lechner (2022)** تطور السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب الباردة، مؤكدًا أن تركيا انتقلت من كونها تابعًا

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/rtzxh550

استراتيجيًا للغرب إلى قوة إقليمية تسعى للتموضع بشكل مستقل في نظام عالمي متعدد الأقطاب، في بداية التسعينيات، وُوجهت تركيا بتساؤلات حول موقعها الجيوسياسي بعد زوال الاتحاد السوفيتي، إذ رأى البعض أنها فقدت أهميتها، بينما رأى آخرون أن الفراغ في أوراسيا يتيح لها فرصًا جديدة. إلا أن تركيا ظلت في ذلك العقد متمسكة بالغرب نتيجة عوامل داخلية، أبرزها الأزمات السياسية والاقتصادية، وخارجية تمثلت في هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي. ومع صعود قوى مثل روسيا والصين، وتراجع النفوذ الأميركي، بدأت تركيا بإعادة تعريف دورها، متبنية رؤية "العمق الاستراتيجي" التي دعا إليها أحمد داود أوغلو، والتي ركزت على التحرر من التبعية للغرب وتعزيز النفوذ الإقليمي عبر أدوات القوة الناعمة، غير أن هذه الرؤية تبدلت بعد عام 2016، حين تبنّى الرئيس أردوغان سياسة أكثر براغماتية تهدف إلى تحقيق استقلال استراتيجي وتقليل الاعتماد على الغرب، عبر تعزيز العلاقات مع موسكو وبكين، بدوافع تتعلق باستقرار النظام السياسي وتفادي الشروط الغربية المرتبطة بالديمقراطية.

اوضح **Zoltán** كيف نجحت تركيا في الحفاظ على توازن دقيق في البحر الأسود، حيث دعمت استقلال أوكرانيا وسيادتها على القرم، وسعت لتوسيع نفوذها عبر مبادرات اقتصادية مثل منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، وفي مطلع الألفية، أضافت أنقرة بُعدًا أمنيًا لسياستها عبر مبدأ "الملكية الإقليمية"، رافضة التدخل الخارجي في شؤون المنطقة، كما تمسكت باتفاقية مونترو لضبط حركة السفن في المضائق، ما خدم مصالحها ومصالح روسيا. ومع ضم روسيا للقرم وتدخلها في سوريا، شهدت العلاقات بين أنقرة وموسكو توترًا بلغ ذروته بإسقاط الطائرة الروسية، قبل أن تعود العلاقات للتطبيع بعد محاولة الانقلاب عام 2016، وهو ما ترافق مع تنسيق عسكري ومشاريع طاقة وصفقات تسليح. ورغم التقارب مع موسكو، لم تتخلَّ تركيا عن شراكتها مع أوكرانيا، بل واصلت دعمها العسكري والتقني لها، في سياق سعيها لتحقيق توازن بين القوى الكبرى في المنطقة.

وفي سياق الحرب الروسية الأوكرانية، يرى **Zoltán** أن تركيا اتبعت سياسة موازنة دقيقة بين دعم أوكرانيا عسكريًا ودبلوماسيًا، وبين الحفاظ على علاقات اقتصادية نشطة مع موسكو، بل واستغلال العقوبات الغربية لزيادة صادراتها إلى روسيا وتقديم خدمات مالية ولوجستية غير مباشرة، كما سعت أنقرة إلى استضافة المفاوضات والمساهمة في مبادرة حبوب البحر الأسود، ما عزز صورتها لدى دول الجنوب العالمي، ويخلص ليشنر إلى أن الموقف التركي لا يُعد مجرّد براغماتية ظرفية، بل هو جزء من استراتيجية طويلة الأمد لتعزيز المصالح القومية التركية، وتأكيد مكانتها الاقليمية المستقلة القادرة على التعامل مع مختلف الأطراف الدولية بحسابات دقيقة تتجاوز اعتبارات الانتماء التقليدي

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/rtzxh550

للناتو أو العداء التاريخي مع روسيا. كما يرى أن الحرب وفّرت لتركيا فرصة لتعزيز موقعها الجيوسياسي والاقتصادي، لتصبح مركزًا لوجستيًا وممرًا استراتيجيًا للطاقة والنقل بين آسيا وأوروبا.

يؤكد الباحث **Daria Isachenko (2023)** أن منطقة البحر الأسود أصبحت ساحة تنافس محتدم على القيادة الإقليمية بعد الحرب الباردة، حيث سعت تركيا لقيادة المشروع الإقليمي عبر منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، مركّزة على التعاون الاقتصادي كأداة للاستقرار، الا أن هذه المبادرة جوبهت بمنافسة من مشاريع غربية وأطراف إقليمية أخرى، أبرزها جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان، التي تبنت نهجًا أمنيًا يركّز على حل النزاعات والانخراط في المؤسسات الغربية، كما واجهت تركيا تحديات إضافية بدخول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الى المنطقة من بوابة أمن الطاقة والديمقراطية، وظهور مبادرات مثل "البحار الثلاثة" و "B9"المدعومة أمريكيًا، ما زاحم الطموح التركي للقيادة المنفردة.

كما تناول **Daria** الطموحات التركية في مجال الطاقة، إذ تسعى أنقرة إلى أن تكون "دولة مركزية" في منظومة الطاقة، لا مجرد ممر بين الشرق والغرب، فهي تستثمر في خطوط أنابيب متنوعة (مثل السيل الأزرق والسيل التركي وممر الغاز الجنوبي) وتعتمد مقاربة براغماتية تجاه المشاريع الغربية والروسية المتنافسة، وبينما تعتمد على الغاز الروسي، باتت روسيا تتخذ من تركيا ممرا استراتيجيا، لاسيما مع اندلاع الحرب الأوكرانية، وهو ما دفع الرئيس بوتين لاقتراح تحويل تركيا إلى مركز للغاز الروسي، وتحاول تركيا تنويع مصادرها، بما في ذلك الغاز المسال واكتشافات جديدة مثل حقل "ساكاريا."

بين الباحث أن تركيا وروسيا تتقاسمان رؤية إقليمية متميزة في البحر الأسود، تقوم على رفض التدخل الغربي، والتشكيك في الدور الذي تلعبه الديمقراطية الغربية، ويعتبرانها سببًا لزعزعة الاستقرار، تركيا، رغم عضويتها في الناتو، توازن بين مفهومي الأمن الجماعي والتحالف الغربي، وتتجنب استفزاز روسيا عبر سياسات مثل رفض تعزيز وجود الناتو في البحر الأسود، واعتماد مواقف مزدوجة في قضايا أمنية.

ايضا تحدث **Daria** عن طبيعة السياسة التركية تجاه الحرب المرتكزة على الحياد النشط، معتمدة نهجًا متعدد الأبعاد يمكّنها من الاستفادة من علاقاتها مع كل من الناتو وروسيا وأوكرانيا.

وفي الختام، يرى **Daria** أن تركيا باتت تنظر للعالم من منظور تعددي، وتتجه لتعزيز شراكاتها مع قوى متعددة دون قطع علاقاتها الغربية، إلا أن الغرب لا يزال ينظر إليها شريكا غير موثوق بالكامل، ويوصي الباحث بضرورة أن تتعامل الدول الغربية مع تركيا بمنطق واقعي يعترف

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/rtzxh550

باستقلالية قرارها وموقعها الجيوسياسي، وبدعم مبادراتها الإقليمية في البحر الأسود، وإنشاء قنوات حوار استراتيجية ثنائية معها تتجاوز الإطار التقليدي للاتحاد الأوروبي أو حلف الناتو.

وفي دراسة اخرى لخص صاحبها الباحث **Jakub Wódka(2023)** مفهوم "القوة المتوسطة" بوصفه مصطلحًا مرنًا وغير محدد بدقة، يشير إلى دول ليست من القوى الكبرى لكنها تمتلك موارد ونفوذًا يسمحان لها تأدية أدوار إقليمية ودولية عبر دبلوماسية موجّهة نحو النتائج، مثل الوساطة والقوة الناعمة، ويُفرّق ودكا بين قوى متوسطة تقليدية تلتزم بالنظام الليبرالي، وأخرى ناشئة تسعى لاستقلالية أكبر في سياساتها الخارجية.

اشار **Wódka** بأن تركيا ذات قوة متوسطة ناشئة، مبينًا كيف تطورت سياستها الخارجية منذ صعود حزب العدالة والتنمية، فقد بدأت بسلوك إصلاحي وديمقراطي قائم على القوة الناعمة ومبدأ "صفر مشاكل مع الجيران"، قبل أن تتحول إلى سياسة أكثر أمننة وعسكرة بعد الربيع العربي، مع تراجع في الإصلاحات الداخلية وتزايد التوجهات الشعبوية، ما أضعف صورتها وسيطاً محايداً.

تناول **Wódka** أيضًا طموحات تركيا المتزايدة في الوساطة الدولية، التي تحوّلت من محاولات متفرقة إلى استراتيجية منهجية شملت مناطق عدة، كالقوقاز، الشرق الأوسط، البلقان، وإفريقيا، وبرز هذا الدور في الحرب الروسية – الأوكرانية، إذ تبنت أنقرة سياسة "الحياد النشط"، فامتنعت عن فرض عقوبات على روسيا، بينما واصلت دعم أوكرانيا، ما جعلها وسيطًا فاعلًا في محادثات السلام ومبادرة حبوب البحر الأسود واتفاقات تبادل الأسرى.

ويخلص **Wódka** إلى أن تركيا تسعى عبر هذا الدور الوسيط إلى تعزيز مكانتها كقوة متوسطة مستقلة، لا تعتمد على الالتزام القيمي بقدر ما ترتكز على المصالح البراغماتية، ومع ذلك، فإن هذا الدور محفوف بتناقضات بين طموحها كقوة حميدة وسلوكها المتزايد نحو الحزم والصراعات، ما يهدد مصداقيتها تجاه وساطتها المحايدة، ويعكس مساعيها لإعادة تشكيل مكانتها في نظام دولي يتغير باستمرار.

لخّص الباحث **Seevan Saeed (2023)** التحولات الجيوسياسية في منطقة البحر الأسود باعتبارها ساحة تنافس متصاعد بين روسيا والناتو، إذ تحوّلت إلى نقطة اشتباك محورية تُستخدم فيها الدول، كأوكرانيا، كأدوات بالوكالة. تسعى روسيا لحماية أمنها واستعادة مجدها السوفيتي، بينما يعمل الناتو على توسيع نفوذه، حتى لو كان ذلك على حساب استقرار المنطقة.

ركّز الباحث على الدور التركي الفاعل المركزي المتقلّب، تحاول تركيا التوازن بين دعمها للناتو وعلاقاتها مع روسيا، إلا أنها مهددة بأن تُستغل ثم تُستبعد، كما يُظهر الترابط بين البحر الأسود والشرق الأوسط عبر صراعات متشابكة تشارك فيها قوى كبرى وإقليمية وميليشيات غير حكومية،

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/rtzxh550

مثل فاغنر، وداعش، وقوى مدعومة من إيران وتركيا، وتظهر تركيا قوة طموحة تستغل هذه التفاعلات لتعزيز نفوذها، لكنها أيضًا طرف في الصراع، لا حكمًا محايدًا.

يرى الباحث أن تركيا تسير على خط رفيع: فهي من جهة عضو في الناتو، ومن جهة أخرى تحافظ على شراكات مع روسيا، مما يجعل دورها الوسيط صعبًا وغير مرجّح، ويستبعد أن تنجح تركيا في خوض هذا الدور، مرجحًا أن تتولاه الصين أو دول البريكس في ظل تصاعد نفوذها.

ويختتم **Seevan** بأن الحرب في أوكرانيا تعكس صراعًا أوسع بين الغرب وروسيا، وتكشف عن أفول النظام الأحادي القطب وبروز نظام عالمي متعدد الأقطاب، ويشير إلى أن تركيا، رغم نشاطها، باتت أضعف تأثيرًا بسبب أزماتها الداخلية، وميولها المتزايدة نحو الاصطفاف الغربي، مما يقلل من فرصها في الوساطة المستقبلية.

سلط الباحث **Wengle Susanne(2023)** الضوء على الأهمية الاستراتيجية لقطاع الحبوب والزراعة في أوكرانيا، مبيناً دوره الحيوي في الاقتصاد الوطني والأمن الغذائي العالمي، فقد شكّلت الزراعة ما يقارب 41% من عائدات التصدير ونحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، ما جعل هذا القطاع أحد أعمدة الاقتصاد الأوكراني وأحد المصادر الرئيسية لإمداد الدول، خاصة في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، بالغذاء. ومع اندلاع الحرب في عام 2022، فرضت روسيا حصارًا على الموانئ الأوكرانية في البحر الأسود، ما أدى إلى شلل شبه تام في صادرات الحبوب، وزاد من خطورة الأزمة الغذائية على المستوى العالمي، وقد خففت مبادرة حبوب البحر الأسود، التي أُطلقت في يوليو 2022، من آثار الحصار مؤقتًا، لكن انسحاب روسيا من الاتفاق في يوليو 2023 أعاد الأزمة إلى الواجهة، في وقت كانت فيه أوكرانيا تسعى لتصدير منتجاتها عبر طرق برية وسكك حديدية، وهي خيارات مكلفة وأثارت خلافات مع بعض جيرانها الأوروبيين، كما تعمّدت روسيا استهداف البنية التحتية الزراعية، مما زاد من تعقيد الوضع. في المقابل، أظهرت بعض التحركات الأوكرانية نجاحًا نسبيًا في تحدي السيطرة الروسية على البحر، مثل إنشاء ممر ملاحي أحادي الجانب سمح بمرور بعض السفن، ما عكس تراجعًا نسبيًا في احتكار روسيا للملاحة في البحر الأسود، ويبيّن الباحث أيضًا أن روسيا استغلت ملف الحبوب كورقة ضغط جيوسياسي، إذ استخدمت الاتفاق للمطالبة بتخفيف العقوبات، مثل استثناء البنك الزراعي الروسي وإعادة تشغيل خط أنابيب الأمونيا. أما تركيا، فقد برزت كطرف محوري في الأزمة، بحكم دورها كمركز إقليمي لإعادة تصدير الحبوب والمنتجات الغذائية، ولا سيما إلى دول الشرق الأوسط، وحرصت الحكومة التركية على تأمين إمدادات الغذاء في ظل تحديات اقتصادية ومناخية داخلية، وارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية. لذلك، تبنّى الرئيس التركي رجب

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/rtzxh550

طيب أردوغان دورًا دبلوماسيًا نشطًا لإحياء المبادرة، في مسعى لترسيخ مكانة تركيا كلاعب لا غنى عنه في تجارة الغذاء العالمية، وضمان استقرارها الداخلي في الوقت نفسه.

ثالثا: تعقيب ومقارنة منهجية في الطروحات البحثية:

وفقاً للعرض السابق لآراء الباحثين عن الدبلوماسية التركية تجاه الحرب الروسية الأوكرانية، يمكن ملاحظة تباين في مستويات التحليل والحياد، يعكس الخلفيات السياسية والبحثية المختلفة لكل منهم، سنحاول هنا ان نعقب تعقيبًا تحليليًا على أبرز ما ورد، مع تقييم نسبي لموضوعية كل طرف:

أولا: الباحثون العرب

اجمع معظم الباحثين (باسل الحاج، محمد عليوة، مصطفى شلش، أحمد مولانا، عماد قدورة) من ناحية التشخيص الواقعي والنهج البراغماتي أجمعوا على أن:

-تركيا تنتهج سياسة توازن دقيق (أو ما يسمى بـ "الحياد النشط") تجمع بين دعم أوكرانيا وحماية مصالحها مع روسيا.

-دوافع تركيا مركبة: اقتصادية (الطاقة، السياحة، الحبوب)، أمنية (الملف الكردي، المضائق)، واستراتيجية (التقارب مع الناتو، الوساطة الدولية).

هذا التشخيص كان موضوعيًا إلى حد بعيد، وقد نجح في تفسير السلوك التركي من منظور المصالح لا الأيديولوجيا، وهو ما يعكس فهماً عميقًا للواقع التركي وتعقيداته.

أشار بعض الباحثين مثل عماد قدورة وأحمد مولانا إلى أن تركيا تتبنى مواقف(رمزية) لدعم أوكرانيا (مثل رفض ضم القرم) دون اتخاذ خطوات تصعيدية ضد موسكو مثل العقوبات، هذه المقاربة تعكس محاولة تركية لكسب منافع من الطرفين، دون القطيعة مع أي منهما.

هذا تفصيل مهم ويدل على تحليل ناضج، لأن كثيرًا من التحليلات تختزل الموقف التركي إما مؤيداً للغرب أو متواطئ مع موسكو، وهو تبسيط مخل.

باحثين عرب اخرين مثلاً، محمد عليوة والباحثان العراقيان (العرقان والعمري) سلطوا الضوء على كيفية تأثير الاعتبارات الداخلية (الانتخابات، الاقتصاد التركي، التضخم، السياحة) على الموقف الخارجي، واشاروا بأن الأزمة مثلت فرصة لتركيا للضغط على الغرب حول (ملف F-35 ، الانضمام للاتحاد الأوروبي).

هذا الجانب يعمّق الفهم ولا يُختزل بالتحليل الجيوسياسي فقط، وهو إضافة تحليلية ممتازة.

ثانياً: الباحثون الأتراك

التحليل: الباحثون الأتراك قدموا فهمًا عميقًا للسياق التركي، وركّزوا على الأبعاد الجيوسياسية والواقعية لدور تركيا، مثل توازنها بين موسكو والغرب، واستخدامها لموقعها الجغرافي كأداة نفوذ، مصطفى

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/rtzxh550

أيدن مثلًا عرض العلاقة التركية الروسية باعتبارها ضرورية لكنها هشة، ورأى في البحر الأسود مجالًا لإعادة بناء الثقة الأوروبية التركية، وهو منظور استراتيجي أكثر منه عاطفي أو دعائي، وايضا لدينا توبا إلدم حلّلت مشروع "الممر الأوسط" من زاوية الفرص والتحديات، موضحًا دور الحرب في إعادة رسم مسارات التجارة، دون تهويل أو تقليل.

درجة الموضوعية للاراء بصورة عامة عالية نسبيًا، الباحثون الأتراك سعوا لتقديم رؤية واقعية متوازنة، مع إدراك لتعقيدات الوضع الإقليمي، رغم ميل واضح لإبراز براعة السياسة التركية ونجاحاتها.

ثالثاً: الباحثون الأجانب

التحليل: التحليل الأجنبي ركّز على البعد العالمي لأزمة الحبوب والوساطة التركية، مع اهتمام خاص بتأثير الحرب على الأمن الغذائي العالمي، وبرز اهتمامهم بالحقائق الاقتصادية واللوجستية، مثل ممر الحبوب والتصدير عبر البحر الأسود، لم يكن هناك تركيز كبير على نوايا تركيا السياسية، بل على نتائج أفعالها.

يمكن القول درجة موضوعية مقالاتهم مرتفعة كانت مرتفعة، التحليل كان قائمًا على بيانات ملموسة، وأظهر قدرًا من الحياد، حيث لم يُظهر تحاملًا أو مدحًا مبالغًا فيه لأي طرف، ومع ذلك، غاب أحيانًا البعد السياسي العميق للدوافع التركية.

❖ **رغم قوة التحليلات، هناك بعض الملاحظات:**

قلة في النقد الصريح للسلوك التركي: معظم التحليلات تُبرّر الخطوات التركية بكونها واقعية، دون التوقف عند التناقضات أو محاولات استغلال الصراع.

ندرة مناقشة البعد القيمي/الأخلاقي: مثل التباين بين دعم القانون الدولي واستمرار العلاقات الوثيقة مع المعتدي (روسيا)، وهي مسألة حظيت بنقاش أوسع في الدراسات الغربية.

خاتمة:

ختاماً لتحليل آراء الباحثين العرب والأتراك والغربيين حول السياسة التركية تجاه الحرب الروسية الأوكرانية، يتضح تباين ملحوظ في مستويات الموضوعية والنقد وعمق الرؤية، فقد اتسمت الدراسات الغربية بقدر عالٍ من التحليل النقدي والصرامة المنهجية، حيث ركزت على ما اعتبرته ازدواجية أنقرة بين تحالفاتها

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/rtzxh550

الأطلسية وعلاقاتها الوثيقة مع موسكو، محذّرة من تداعيات هذا التوازن الهش على وحدة الناتو واستقرار النظام الدولي.

أما الباحثون الأتراك، فقد انقسموا بين أصوات أكاديمية موضوعية أبرزت التحديات البنيوية في علاقات تركيا الخارجية، وأخرى أكثر قربًا من الرواية الرسمية التي برّرت الموقف التركي من منطلق السيادة والمصالح القومية، في المقابل، جاءت الرؤى العربية عمومًا مدفوعة بفهم واقعي و"براغماتي" للموقف التركي، حيث أُبرزت دوافع أنقرة الاستراتيجية والاقتصادية، مع ميل واضح نحو تبرير سياستها التوازنية دون الغوص النقدي العميق في تناقضاتها، وعليه، يمكن القول إن الطرح الغربي كان الأكثر نقدًا وصرامة، فيما بدا الطرح التركي الأقرب للتوازن الداخلي في تقييم الخيارات التركية، بينما شكل الطرح العربي قراءة مرنة تسعى لفهم السلوك التركي دون تحديه جوهريًا.

المصادر العربية:

1. امباركة،سلت (2020).البعد الامني في العلاقات الروسية التركية 2000-2018، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجزائر.
2. ارتيمتي، احمد خليل ودرويش، عبد الرحمن كريم. (2022)، آفاق العلاقات الروسية التركية دراسة تحليلية، مجلة قضايا سياسية، عدد 69.
3. العرقان، عبد الله راشد سلامة والعمري، منثورصالح محمود. (2023)، تداعيات الأزمة الأوكرانية الروسية على العلاقات التركية ال روسية2014022-2دراسة استشر افية، مجلة دراسات :العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 50، العدد 5، ملحق 20.
4. فكجي، أوزغورت. (2018)، العلاقات التركية الروسية ومعضلة ثنائية التعاون والأزمات، مجلة رؤية تركية، جامعة البحر الاسود، العدد 2.
5. مخيمر، اسامة فاروق. (2023)، تأثير الحرب الروسية الاوكرانية على الامن الاوروبي:دراسة في مفهوم وقضايا الامن بعد الحرب الباردة، مجلة كلية السياسة والاقتصاد،العدد17.
6. صابر،علي صباح.(2022)، الازمة الروسية – الاوكرانية(الاسباب والتداعيات)،المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية،العدد35 .
7. شلش، مصطفى. (2022/2/4)، السياسة التركية خلال الحرب الروسية-الاوكرانية، مركز الدراسات العربية الاوراسية.

تاريخ الاسترداد 24/ 9/ 2025، من موقع مركز الدراسات العربية الاوراسية:

/https://eurasiaar.org/turkish-policy-during-russian-ukrainian-war

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

https://doi.org/10.64002/rtzxh550

8. جاسم،باسل الحاج.(2022/7،2)، هل تستطيع تركيا موازنة العلاقات بين روسيا والغرب في ازمة لوكرانيا؟ تاريخ الاسترداد 27/ 9/ 2025، من موقع المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات:
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Will-Turkey-Manage-to-Balance-Its-Relations-with-Russia-and-the-West-on-the-Ukraine-Crisis.aspx
9. محمود،محمد عليوة.(2023)، مستقبل العلاقات الروسية التركية في ضوء الازمة الاوكرانية(1991-2022)، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، المجلد 8(16).
10. مولانا،احمد.(2022/1،3)،الموقف التركي من الازمة الاوكرانية وتداعياته على العلاقات مع روسيا والغرب، تاريخ الاسترداد 2025/10/3، من موقع مركز الجزيرة للدراسات:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/5307
11. قدورة،عماد.(2022/12،6)،تركيا واشكالية الحياد في حرب اوكرانيا، تاريخ الاسترداد 15/ 11/ 2025، من موقع المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات:
https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/turkey-and-the-problem-of-neutrality-in-ukraine.aspx

المصادر الأجنبية:

1. Turgut k. T. & Ayşegül A. (2018)، Turkish-ukrainian relaTions ThroughouT hisTory: ConTinuiTies and sTraTegiC requiremenTs, 25 Years of Turkey-Ukraine Diplomatic Relations:Regional Developments and Prospects for Enhanced Cooperation, AVİM Conference Book No: 22.
2. Al-sweilmyeen, N. T. (2023), Turkish Mediation and its Implications in The RussianUkrainian War (2022-2023), Journal of Political Science and Law, the Democratic Arabic Center - Germany – Berlin, vol.8(37).
3. Hakkı M. A.& Adnan S. (2023). Grain Corridor Agreement and Turkey's Role in the Russia- Ukraine War, Journal of Islamic World and Politics, Vol. 7. No.1. DOI: https://doi.org/10.18196/jiwp.v7i1.27.
4. Ian P. (2023). Strategic ambiguity: Turkey, Russia and the war in Ukraine, Australian and New Zealand Journal of European Studies, Vol15(2).
5. Salma S.& Mohammad I. M. (2023), Impact of Russia-Ukraine Conflict on Turkey's Economic Stability, International Journal of Social Service and Research, Vol. 03, No. 07.
6. Özgür Ü. (2023). Turkey vis-à-vis Russia's War against Ukraine, lal Istituto Internazionali, Ministry of Foreign Affairsand International Cooperation.
7. Ali, M. (2022). The role of Turkiye in the Black Sea and the Russo-Ukrainian war: a short overview. Journal of Liberty and International Affairs, 8(3), 356-367. https://doi.org/10.47305/JLIA2283356a
8. Fuente C.& Ignacio. (2024) Russia, Turkey and Iran. The "Great Game" of the revisionist powers.IEEE Analysis Paper 18.
https://www.ieee.es/Galerias/fichero/docs_analisis/2024/DIEEEA18_2024_IGNFUE_GranJuego

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/rtzxh550

9. Aaron S.(2022), Turkey’s response to the Russia–Ukraine crisis. Foreign Policy Research Institute. https://www.fpri.org
10. Lechner, Z. (2024): Turkey’s response to the war in Ukraine in the context of systemic changes and regional dynamics.Pólusok/Polarities, 5(1), 72-94. Doi:10.15170/PSK.2024.05.01.06.
11. Isachenko, D. (2023) : Turkey in the Black Sea region: Ankara's reactions to the war in Ukraine against the background of regional dynamics and global confrontation, SWP Research Paper, No. 12/2023, Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP), Berlin,https://doi.org/10.18449/2023RP12.
12. Filiz T. A.(2022), Turkey’s policy on the Russian–Ukrainian crisis (Report No. 77). SETA | Siyaset, Ekonomi ve Toplum Araştırmaları Vakfı.
13. Jakub W. (2023), Turkey’s Middlepowermanship, Foreign Policy Transformation and Mediation Efforts in the Russia-Ukraine War, Studia Europejskie – Studies in European Affairs, 4/2023. DOI: 10.33067/SE.4.2023.12
14. Batiashvili, Z. (2022), Turkey’s Place and Role in the Russia-Ukraine War, Georgia Foundation for Strategic and International Studies.
15. Tulun, M. O. (2025).Türkiye’s mediation in the Ukraine–Russia war (Analysis No. 2024/16). Center for Eurasian Studies (AVİM). https://avim.org.tr/en/Analiz/TURKIYE-S-MEDIATION-THE-UKRAINE-
16. Seevan S.(2023), The Impact of the Russia-Ukraine Conflict on the Middle East: The Role of Turkey, The Commentaries ,Volume: 3, No: 1, pp. 155 – 164.DOI: https://doi.org/10.33182/tc.v3i1.3185
17. Mustafa A.&.Aslı A. (2025). Bridging the Bosphorus: How Europe and Turkey can turn tiffs into tactics in the Black Sea. European Council on Foreign Relations.
18. Wengle, S. (2023). Russia's War on Ukrainian Farms: The Black Sea Theater. Russian Analytical Digest, 304, 7-11.https://doi.org/10.3929/ethz-b-000643679
19. Eldem, T. (2022) .Russia's war on Ukraine and the rise of the Middle corridor as a third vector of Eurasian connectivity: Connecting Europe and Asia via Central Asia, the Caucasus, and Turkey, SWP Comment, No. 64/2022, Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP), Berlin,https://doi.org/10.18449/2022C64

Licensed u nder Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)
https://doi.org/10.64002/rtzxh550